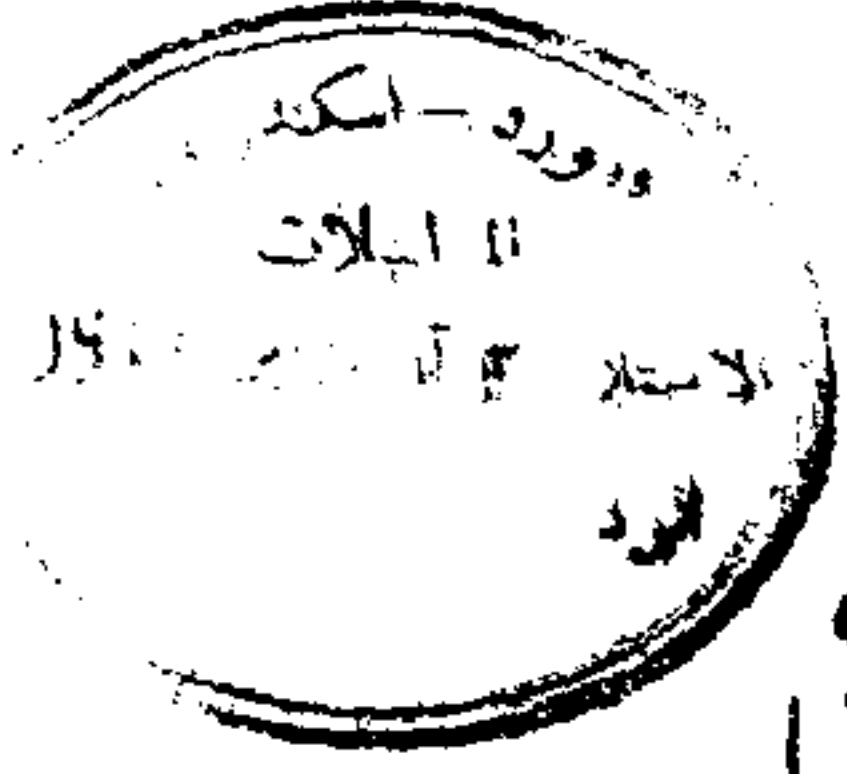


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الوقائع المصيرية



الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية (١٧٢-١٩٦٨-١٤١)

(العدد ٢٨٦ "ج") الصادر في يوم الخميس ٢٢ رمضان سنة ١٣٨٨ - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨ (السنة ١٤٠٠هـ)

## وزارة العدل

قرار وزاري رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦٨

تعديل المادة ١٤ من القرار الوزاري الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١  
والقرارات المعدلة له بشأن قلم السوابق

وزير العدل

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل قلم السوابق ؛  
وعلى قرار وزير العدل الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق والقرارات المعدلة له ؛  
وعلى قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية ؛  
وبناء على اقتراح وزارة الداخلية ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١٤ من القرار الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق المعدل  
بالقرارات الصادرة في ٤ من مايو سنة ١٩٣١ و ٦ من فبراير سنة ١٩٣١ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧  
و ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ و ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ و ٥ من مايو سنة ١٩٥٥ النص الآتي :

"مادة ١٤ - لا تثبت في الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه الأحكام الآتية :  
(١) الأحكام التي رد اعتبارها عنها قضاء .

(٢) الحكم الصادر في أية جريمة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بالوضع تحت مراقبة  
البوليس أو بإلزام المحكوم عليه بوصفه متشرداً أو مشتبهاً فيه وذلك بشرط عدم صدور حكم آخر بأية عقوبة  
مما يحفظ عنه صحيفة وفيش بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية وأن تكاين العقوبة قد نفذت مالم تكن قد سقطت  
بمضي المدة أو بالعفو عنها .

ويستثنى من ذلك الشهادات التي يطلبها راغب الترشيح لعضوية مجلس الأمة فتثبت فيها جميع الأحكام ."

مادة ٢ - على النائب العام تنفيذ هذا القرار ما

تحريراً في ٢٢ رمضان سنة ١٣٨٨ (١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨)